التحول الديمقراطي ومشاركة المرأة في المؤسسات السياسية في الســـــودان

د. فاطمة بابكر محمود*

مشاركة المرأة في العمل السياسي وفي أجهزة التجمع الوطني الديمقراطي** وغيرها وبمختلف مستوياتها تتطلب عدة شروط وركائز لابد أن تتأسس عليها الهياكل التحتية والفوقية للمجتمع السوداني: أولها علمانية الدولة بفصل الدين عن الدولة فصلاً تاماً. وثانيها الديمقراطية في كل مناحي الحياة بدأ بالعائلة وانتهاء بأعلى مؤسسات الدولة، وثالثها طريق التنمية المتوازنة وتوزيع الثروة العادل في مجتمع يسوده السلام ويعترف بالتعددية الثقافية والعرقية واللغوية والدينية، ويحترم حقوق المرأة والإنسان السوداني والحقوق الشخصية لكافة أفراد الشعب.

العلمانية ومساواة النســـاء:

فيما يتعلق بمسألة تحرير المرأة فإن العلمانية لا تحقق فصل الدين عن الدولة فقط؛ هذا شرط أولي ضمن العديد من المعالم لكن وبالنسبة لقضية تحرير المرأة فإنها تمنح الرحاب الذي يحترم العقل الناقد لأوضاع البشر في العصر والزمان المعنيين الشيء الذي يتيح للمرأة نقد الأيديولوجية المستغلة والسلوك السائد والسلوك الذكوري حول المرأة وحول كافة شؤون المجتمع السوداني. ومن خلال هذا النقد السجالي تخلخل تلك المعرفيات والثوابت التي تحول دونها وتحريرها. ويساعدها، أيضاً، في اختيار المنهج العلمي الذي تحلل به قضاياها وتبتدع الحلول اللازمة لها.

معنى العلمانيــــــة:

تعني كلمة العلمانية التوصل إلى معرفة علمية تحظى بالتوافق الذهني والعقلي في إطار الخصوصيات الثقافية والتاريخية وحتى الدينية. العلمانية كمصطلح تخص المعرفة ومسؤولية العقل البشري. وحين يتوصل العقل إلى معرفة الواقع على هذا المنوال فإنه ينبغي أن يجد صيغة أو وسيلة ملائمة لتوصيلها إلى الآخر دون ان يقيد حريته. العلمنة المعاشة توتر مستمر وجدل دائم من أجل الاندماج في العالم الواقعي ولأجل المساعدة على نشر ما نعتقد أنه الحقيقة في الفكر والمجتمع.١ فالنظرة العلمانية تذهب إلى الجذور من أجل تشكيل رؤية أكثر صحة وعدلاً ودقة.

قبل استعمال مصطلح العلمانية كانت العرب عموماً تستعمل مصطلح "مدني" للدلالة على فصل السلطتين الدينية والسياسية. ولم تدخل الأدب السياسي العربي إلا في العشرينيات من القرن العشرين. والعِلمانية (بكسر العين) اشتقاقاً من "العلم" تعبر عن العقلانية٢ وفي ذلك يقول عزيز العظمة:

"لكن كانت هنالك تمايزات محددة بين العلمانية في الديار البروتستانتية وفي الحواضر الكاثوليكية.

إلا ان لهذه التمييزات الكثيرة جامعاً عاماً يتضمنها جملة هو مساواة المرجعية الدينية في أمور الحياة والفكر بالمرجعيات الأخرى في مجتمع متمايز داخلياً، معترف بالتمايزات، مما يجعل من أمور العقل والسياسة والمجتمع وتقنينها العام أموراً لا تخضع للسلطة المؤسسية أو الفكرية أو الرمزية الدينية. ولا تعتبرها المرجع الأساسي في الحياة ولذا يصبح الدين في مجال العبادة الشخصية. ان العلمانية ليست بالظاهرة التي يمكن توصيفها ببساطة ويسر. بل هي جملة من التحولات التاريخية السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية وانها تندرج في أطر أوسع من تضاد الدين والدنيا. بل انها تابعة لتحولات سابقة عليها في مجالات الحياة المختلفة. ونستنتج، أيضاً، ان العلمانية ليست بالوصفة الجاهزة التي تطبق أو ترفض. فإن لها وجوهاً عدة: وجهاً معرفياً يتمثل في نفي الأسباب الخارجة على الظواهر الطبيعية أو التاريخية، وفي تأكيد تحول التاريخ دون كلل، ووجهاً مؤسسياً يتمثل في اعتبار المؤسسة الدينية مؤسسة خاصة كالأندية والمحافل، ووجهاً سياسياً يتمثل في عزل الدين عن السياسة، ووجهاً أخلاقياً وقيمياً يربط الأخلاق بالتاريخ والوازع بالضمير بدل الإلزام والترهيب بعقاب الآخرة. لذا جاء المطلب الأساسي للعلمانيين فصل الدين عن الدولة وجعله من الأمور الشخصية. فالدين عند المتنورين المتدينين صلة المؤمن بربه، أما عند غير المتدين فهو موضوع بحث اجتماعي، وبهذا يتوقف الدين عن كونه موضوعاً للنزاعات الاجتماعية"٣.

وبذلك لا يكون للقوة والقهر مكان في التبشير بالديانات. بل يصبح الضمير حرية فكرية لا تكره على الإيمان أو عدمه ولا تقمع الفكر ولا تصادر حرية الأفكار التي قد لا تناسبها. فليس العلم هنا أحادى الجانب بل هو مجرد مبين وموضح للحقيقة. ومن هذه الحقيقة يستمد الإنسان العزم على تسخير الطبيعة وتوظيفها لمصلحته، وتصبح هادياً له لمعرفة حقوقه وواجباته.

تساعد العلمانية، أيضاً، وفي السودان بالذات تصبح فيه الدولة لكل السودانيين شعوب ونساء ورجال، مجالاً دنياوياً تتصارع وتتعدد فيه الآراء وتتباين البرامج والمشاريع وفقاً للمصالح التي تعبر عنها وتدافع كل مجموعة أو فئة في المرحلة القادمة من تاريخ البلاد السياسي والاجتماعي.

ولذلك لا يمكن ان يكون المعيار في خضم هذا الصراع السياسي هو "الكفر والإيمان. "بل ما يصلح للشعب والطبقة وما يصلح لهما معاً، ما يدفع من تقدم المجتمع وما يتركه فريسة للتخلف...الخ. وحتى يكون للجميع حق المشاركة في الحياة السياسية، أي في إدارة شؤون المجتمع وبالتالي "الحق في الدولة" لا بد من الاعتراف لهم كحد أدنى بحريتهم وحقوقهم الأساسية وبالمساواة بينهم على قاعدة مبدأ "المواطنة" الذي يعير اهتماماً لمعتقدهم أو مذهبهم الفكري أو جنسهم أو مركزهم الاجتماعي أو انتمائهم السياسي.

وينبني فصل الدين عن الدولة على هذا الموقف، لأن الدين يحيل وعي الناس على "المقدس". وإذا ارتبط "المقدس" بالدولة، كما حدث في التاريخ وكما يحدث الآن في عدد من الأقطار ومن بينها السودان والسعودية وإيران على سبيل المثال لا الحصر، فهو يضفي عليها وعلى مؤسساتها وتشريعاتها وممارساتها وعلى الأشخاص القائمين عليها (أي الحكام) طابعاً قدسياً. وفي تلك الحالة يصبح نقدهم أو معارضتهم أو المطالبة بتغييرهم أو تغيير النظام أو التشريعات المعمول بها "كفراً" و"خروجاً عن الدين". وهكذا يتحول الدين إلى سلاح بيد الأقليات الحاكمة لتبرير القهر وحرمان

المواطنين من أبسط حقوقهم ومن إدارة شؤونهم بأساليب وعبر آليات ديمقراطية يعود إليهم حق تقريرها بأنفسهم ووفقاً لمصالحهم٤ .
ولسائل أن يسأل إذا خرج الدين من حيز السياسة في معناها العام وانفصل عن الدولة فماذا سيكون مصيره؟ وماذا سيكون مصير المؤسسات والجمعيات الدينية؟ إن الجواب بسيط جداً. فالدين يخرج من ذلك الحيز ليدخل الحيز الشخصي. فيصبح بذلك جزءاً لا يتجزأ من الحرية الشخصية التي يضمنها القانون ويحميها الدستور من الانتهاك سواء كان مصدره الدولة أو أطرافاً من المجتمع. أما المؤسسات الدينية فهي مثلها مثل الجمعيات والتنظيمات الدينية الأخرى تتحول إلى جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني، وتستمد شرعيتها من مبدأ الحريات العامة التي يضمنها القانون ويحميها أيضاً. وهي بهذا المعنى تخضع كما يخضع غيرها من الجمعيات والتنظيمات والمؤسسات لسلطة القانون الذي لا يقيد نشاطها بأي قيد سوى احترام حرية المواطن وعدم النيل من حقه أو التسلط على ضميره.

أن العلمانية بالمعنى الذي بيناه، وهو المعني الصحيح، بعيدة كل البعد إذن عن المعنى المبتذل الذي يلبسه لها بعض الجهلة والدجالين الذين يروجون أنها مرادف "لقمع الدين والمتدينين" و"لانتهاك الهوية" و"لسيادة الفساد وغياب الضوابط الأخلاقية".

في تقديرنا أن العلمانية ما هي إلا وسيلة لتنظيم التسامح داخل المجتمع وفرض احترام الآخر، بما في ذلك عقيدته، كواجب مدني. وتعني النظر إليه باعتباره مواطن عض النظر عن عقيدته أو مذهبه أو جنسه أو جنسها لتحديد أهليته للتمتع بحريته وحقوقه. وهي، أيضاً، وسيلة لتكريس مبدأ سيادة الشعب في مختلف أبعاده ومناحيه.

الدين ومكونات نظرية نسوية تحريرية:
إن ما يمكن ان يشكل أهم عناصر التحليل في تعرية مكونات أيديولوجيات دونية المرأة هي: الطبقية، العنصرية والجنسانية. وعلى مستوى الثقافة هنالك حوار ساخن، خصوصياً بعد توسع نفوذ الأصولية الدينية، حول علاقة الدين بتحرير المرأة. والسؤال الذي ما زال محل خلاف وجدل هو: هل يمثل الدين أحد مكونات أو عناصر نظرية تهدف إلى التحرير الكامل للمرأة من كل أشكال الدونية والهيمنة؟ وإذا كانت الإجابة بنعم ما هو هذا الموقع وما هي علاقته بالمكونات الأخرى وبمسألة التحرير الكامل؟
وهنا يمكن أن نورد ما ذكره الدكتور نصر حامد أبو زيد:
"إن مناقشة قضايا المرأة معزولة عن سياق الواقع الاجتماعي العام، وكذلك المحدد لمكانه الإنسان قد تغري في كثير من الأحيان إلى الانزلاق من هوة الحديث عن المرأة بوصفها مقابلاً للرجل ونقيضاً له. وبعبارة أخرى نقول ان مناقشة قضايا المرأة بعيداً عن ذلك السياق يوقع في خطيئة الحديث عن الأنثى - الأمر الذي يستدعي طبقاً لآلية التداعي - المقارنة بينها وبين الذكر. وتدخل المناقشة كلها من ثم في إطار المفاهيم المطلقة عن الفروق البيولوجية وما يترتب عليها من فروق - تبدو ضرورية وحاسمة - عقلية وذهنية وعصبية. وهذا هو الإطار العام الذي يتحرك فيه الخطاب الديني عادة في مناقشة مسألة المرأة. انه خطاب يستحضر الرجل الذكر أساساً ويجعله في بؤرة الاهتمام وفي مركز الحركة". ٥

الفارق، إذن، بين خطاب العلمانية والخطاب الديني هو الفارق بين الجمع والتشتيت بين مفهوم الوطن

المعتمد على وحدة الأرض والتاريخ والمصالح المشتركة؛ وبين المفهوم العرقي المستند على وحدة الدم، أو المفهوم الديني المستند علىٍ وحدة العقيدة. هذا على مستوى القضايا الوطنية أو المحلية. أما على مستوى العلاقة بالآخر عالمياً فنجد ان الخطاب العلماني خطاب مفتوح يرى الآخر في تقدمه وعقلانيته. كما يدرك اختلافاته معه وتمايزه عنه. ومن هنا نختلف نحن نساء السودان من أجل تحريرنا وتحرير بلادنا الاقتصادي مع الرأسمالية الغربية والمحلية التي تدور في فلكها. بينما نتفق مع حركات الغرب المعادية للرأسمالية والمتضامنة مع المرأة وتحريرها في بلادنا ومع حركات كثيرة أخرى مثل حركتي البيئة والسلام والحركات المعادية للعنصرية والنازية والحركات الإرهابية ...الخ.

ان الخطاب العلماني يختلف عن الرؤيا الدينية من حيث أصل مفهومها لما يحدد ذاتية المرأة في الأديان التي تجعل من الفروق البيولوجية الأمر الحاسم في مسألة المرأة. بل ان حق المرأة في الإنسانية والحياة والعمل والإبداع والخلق يتمركز أساساً على بيولوجيتها ويجعل الرجل في مركز الحركة.٦

وقضية المرأة هي في جوهرها قضية اجتماعية وسياسية ...الخ. يتقاطع في تحليلها الطبقي والعنصري والسياسي وتقسيم السلطة، بداية بالمنزل ونهاية بكل أشكال التقسيمات الاجتماعية والسياسية. ان الجانب البيولوجي للمرأة يتكيف بل ويتم تكيفه وإعادة صياغته ثقافياً وفكرياً وفقاً للظروف والشروط ويركز فقط على البعد البيولوجي كنقطة البداية والنهاية في تقييم كينونة المرأةز بالطبع هذا الخطاب ينفي المرأة ككائن إنساني ويستبدلها بالمرأة "الأنثى". ومن هنا تبدو أهمية كشف الخطاب الديني لأن ما يقمع المرأة ينفي الوجود الإنساني وينسفه ككل اجتماعي.

وبالتالي تصبح قضية إدخال المرأة في دائرة القضايا الدينية واعتبار أن المنطلق الديني يستغل من أجل خلخلة الأيديولوجية الدينية نفسها حيال قضية تحرير المرأة لهو تزييف للقضية بأكملها وإضافة عنصر هو في حد ذاته واحد من المساحات المستهدف خلخلتها وإزالة التزييف المحيط بها.

لقد حكم الدين الإسلامي على أسنة الرماح وكان كل الحكام خلفاء الله في أرضه. ومن جهة أخرى لم يتم فصل الدين عن الكنيسة في أوروبا إلا بإعمال النقد الفاعل لدورها بالإضافة إلى رغبة المؤسسة الرأسمالية في تخطي هذه العلاقة للمضي بالحرية والليبرالية الاقتصادية إلى آخر المطاف، والتي انتهت بحرية اقتصادية بررت الاستعمار. وفي الوقت نفسه تخلفت اليهودية، بقدر ما، عن الركب لأن تلاحم الموقف الرجولي مع الرأسمالي كان كبيراً بشكل صعب معه تقارب نشوء تحرر المرأة مقابل أحكام هذه الديانة على المساحة الاقتصادية والأيديولوجية والاجتماعية والسياسية. وكان هذا هو الحال مع ديانات أخري كالسيخية على العكس من الديانات الأفريقية القديمة والتي حازت المرأة فيها على وضع معتبر في كل المجالات. لذلك نحن نفتخر بتاريخ المرأة الأفريقية، وهو جزء أساس من أرث المرأة السودانية، ذلك الإرث النسوي الذي سبق كل الحضارات الأخرى وبدأ في جنوب أفريقيا قبل ١٧٠ ألف عام. وكان موجوداً في السودان عبر حضارته قبل دخول المسيحية وبعدها وفي سجلات الكنداكات وملكات مروي القديمة والحاكمات قبل حقبة ترهاقا ومعه وما خلفه.

الحقوق الديمقراطية والتمثيل والتجمع الوطني الديمقراطي:
على الرغم من فرحتنا باتفاق جميع القوى المشاركة في ”التجمع الوطني الديمقراطي“ على فصل الدين عن الدولة باعتباره أحد الشروط الأساسية لحركتنا النسائية. وعلى الرغم من إقرار كل عناصر "التجمع" الموافقة على جميع القوانين الخاصة بحقوق المرأة في المواثيق الدولية بما في ذلك برتوكول سيداو إلا أننا نندهش لما تضمنته ”المادة الخامسة“ والذي أصبح بمقتضاها معارضة بل نسف كل ما أجمعت عليه القوى الوطنية في مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية في ١٩٩٥م.

وقبل المواصلة في مناقشة المحور الأساسي لهذا اللقاء عن مشاركة المرأة في أجهزة ”التجمع الوطني الديمقراطي“ لا بد لنا أن نطالب بوضع أمور أساسية في نصابها مرة واحدة ومن الآن وصاعداً. لذلك نطالب ”التجمع الوطني“ بشكل مبدئي وقبل المضي في المناقشة سحب المادة الخامسة وإسقاطها والتي وردت في دستوره للدولة المقبلة البديلة دون تردد. إذ انها لا تخالف القوانين الدولية لحقوق الإنسان وحقوق المرأة بما في ذلك سيداو وحسب ولكنها تتعارض مع الدولة الديمقراطية العلمانية التي أقرها التجمع منذ البداية، واتفقت عليها كل الأحزاب والنقابات والشخصيات الوطنية (الرجالية المحضة).

لماذا هذا الخلل؟ يكمن تمرير المادة الخامسة بواسطة ”التجمع“ في ان عضويته من جميع الأحزاب والفعاليات السياسية لم تفكر في تناقضها مع حقوق المرأة والتي ناضلت من أجلها الحركة النسائية السودانية من العام ١٩٤٥ (إتحاد المعلمات) وفي ١٩٤٧ (الفتيات الثقافية) ومنذ ١٩٥٢ من خلال الإتحاد النسائي السوداني. بل استمرت في الدفاع عنها من خلال جمعيات حقوق المرأة بالجامعات والمعاهد العليا، ثم زاولت حركتها في تضامن عالمي في العديد من المنظمات النسوية السودانية في المهاجر والمنافي.تجاهلت الأحزاب والنقابات ومن رشحوا من الشخصيات الوطنية المرأة السودانية وهمش تاريخها ونضالها ومكتسباتها وقضت على وجودها بالمرة. حدث هذا على الرغم من إنها تدعي إنها البديل وان النظام الحالي يعاني علة معاداة حقوق الإنسان السوداني ويكرس لدونية المرأة. فأين هي المرأة في ”التجمع الوطني الديمقراطي“ ؟ أين هي من بين ممثلي الأحزاب؟ كل الأحزاب؟ تساوى في ذلك الحزب الشيوعي مع الأحزاب التقليدية والمحافظة وتساوت معه وللأسف حتى الحركة الشعبية لتحرير السودان التي عانت من التهميش نفسه. هل نفهم من ذلك أن ”الحركة الشعبية“ تسعى لتداول السلطة مرة أخرى وعلى طريقة الأحزاب في شمال السودان منذ الاستقلال فتحرم النساء - جنوبيات وشماليات - من المشاركة في هياكل ”التجمع“ وهن الأكثر تضرراً من حكم ”الجبهة الإسلامية“ ومن قوانين الشريعة؟ ما هو معيار الديمقراطية في هذه الأحزاب وتلك الحركة؟ لو كانت الأحزاب المشاركة في ”التجمع“ أحزاب ديمقراطية علمانية ولو كانت النقابات تمثل عضويتها تمثيلاً ديمقراطياً لما كانت عضوية مؤسسات ”التجمع“ كلها من الرجال. كنا نتوقع أن تعكس هذه العضوية الوجود الفاعل والتأريخي للنساء في السودان كما هي في الأحزاب والنقابات وتمثل الشخصيات النسائية الوطنية التي قادت وما زالت تقود حركات نسائية ليس في السودان فقط وإنما على النطاقين الإقليمي والعالمي.

من الضروري الآن ان نطالب بتصحيح هذا الخطأ بتمثيل المرأة في كل هيئات ”التجمع“ بنسبة ٥٠٪ هذا ما نطمح إليه ونحن مستعدات لمناقشة تفصيلاته وإمكانية تنفيذه على أرض الواقع في أقرب وقت

ممكن.
إننا نراقب، أيضاً وبأسف شديد، أن المرأة السودانية غير ممثلة في جولات مفاوضات السلام. وننبه أن للنساء السودانيات والنساء عامة مقدرة كبيرة وحكمة في إدارة الحوار. فدورها كحكامة موجود في تاريخ وحاضر النزاعات القبلية في البلاد. وهنالك نساء في جنوب السودان لهن هذه الكفاءة كما إنه كان من الممكن الاستعانة بنساء من الشمال متخصصات في علوم إدارة محادثات السلام. نأمل، أيضاً، أن تلتفت "الحركة الشعبية لتحرير السودان" وتلحق بوفدها للمفاوضات الجارية تمنح فيه المرأة من عضويتها بالذات وحتى من خارجها حق الاشتراك في صنع السلام العادل لأن قضايا الحرب قضايا تمس النساء بصورة مباشرة وعميقة وللخروج من الحرب يمكن أن تلعب المرأة دوراً مركزياً ومؤثراً.

إن غياب المرأة عن هيئات التجمع له أسباب كثيرة منها:

- إن الأحزاب تحتاج أن تراجع برامجها حول المرأة وان توضح ما هو موقفها من هذه القضايا. وأن تتم تعبئة واسعة ومكثفة وسط النساء حول هذا الموقف وما يترتب عليه خصوصاً وانه بعد اتفاق أسمرا ١٩٩٥م تم التوصل وبين كل الأحزاب على الموافقة على كل المواثيق والعهود الخاصة بالمرأة. وأن تحاول الأحزاب إقامة مؤتمراتها وتمثل المرأة في كل هياكلها التنظيمية والسياسية تمثيلاً ديمقراطياً يسمح للمرأة بالمشاركة من أعلى القيادة إلى أسفلها.

- أن ينحو "التجمع الوطني الديمقراطي" المنحى الديمقراطي بالاجتماعات المكثفة في كل المنافي وفي داخل السودان للتشاور حول أعماله ومواقفه، وان يعمل بصورة مضاعفة لجذب الشباب والنساء لدائرته وان يفسح لهم فرص المشاركة في الهيئات القيادية.

السلطة التشريعيـــــــة:

وعلى المنوال نفسه، الذي ذكرناه سابقاً، نطالب بمشاركة النساء في كل الأجهزة التي تحدد نوعية التشريعات التي تتعلق بالمرأة بإشراكها بنسبة ٥٠٪ في هذه الأجهزة. وذلك حتى تتمكن المرأة من إنجاز التشريعات والقوانين التي تزيل عنها الدونية وتشكل أدب تشريعي يتوافق مع القوانين الدولية والاتفاقيات الخاصة بحقوق وحريات المرأة كنوع اجتماعي قائم بذاته. وفي هذا المجال نخص بالذكر قوانين الأحوال الشخصية والطفل واتفاقية سيداو ...الخ.

ومن دون شك لنساء السودان كوادر متخصصة في هذا المجال وكوادر ذات خبرات وتجربة في مجالات الدساتير والعلوم السياسية والقانون والقضاء والدراسات النسوية والتنمية ... الخ. بالإضافة إلى الشخصيات والناشطات التي عاصرت حركة المرأة وقدمت طوال تاريخ البلاد المطالب الخاصة بترقية وضع المرأة ومساواتها بالرجل فأنجز منها ما أنجز وما زال ينتظرنا الكثير، خصوصاً بعد التردي الذي أصاب حريات ووضع المرأة بعد دكتاتورية العام ١٩٨٩م.

السلطة التنفيذيـــــــة:

نطالب بتمثيل المرأة في هياكل السلطة التنفيذية بنسبة ٥٠٪ وذلك لأن القوانين التي أجازها التجمع (مع إسقاط المادة الخامسة) لا يمكن أن تصبح واقعاً معاشاً إلا بإنفاذ بنودها مما يتطلب المشاركة

الفاعلة للمرأة السودانية.
كما نقترح تكوين وزارة خاصة بشؤون المرأة والتنمية. وأن يكون لهذه الوزارة وضع استشاري لكل من وزارات الخدمات (صحة، تعليم، إسكان ...الخ) بالإضافة لوزارة الثقافة حتى نتمكن من تعزيز مساهمة الدولة الحقيقية في توفير الخدمات المتطورة والمجانية في كل من مجالي التعليم والصحة ونتأكد من العناية الكاملة بالمساواة في التعليم والتدريب وخدمات الصحة للنساء والأطفال والرجال وتوفر كل البني التحتية لتلك الخدمات. وحتى تسعى لتوفير التقنية الحديثة، وان تكون في متناول جميع أفراد الشعب وعلى نفقة الدولة. ونشدد هنا على أهمية الخدمات الخاصة بالأطفال والنساء المتعلقة بالنسل وكذلك خدمات العجزة والمعوقين. وان نعلن وننفذ سياسة إسكانية تلعب فيها الدولة دور المسؤولية من حيث تخطي الأراضي السكنية وإنشاء البنوك لتمويل البناء لذوي الدخل المحدود كما توفر كل احتياجات هذه المجمعات السكنية من مرافق صحة وتعليم وترفيه. ونؤكد، أيضاً، على أهمية إتاحة الفضاء المكاني في الترويح فرصة كاملة للنساء والأطفال وحتى نتمكن عن طريق دور وزارة المرأة ومن خلال وضعها الاستشاري في مجالات الصحة والتعليم والثقافة من المساهمة في تعديل المناهج وتطويرها وبث العلم والثقافة التي تكرس للمساواة بين الرجال والنساء منذ الطفولة. وتعمل على إشاعة هذا الواقع بين كل قطاعات المجتمع عن طريق كافة وسائل الإعلام والثقافة. والاهتمام، على سبيل المثال لا الحصر، بتدريس مادتي "المرأة والتنمية" و"الدراسات الجنسية Sex Education" من بداية المرحلة الثانوية العليا ...الخ.

لجنـــة الانتخابـــات:
نرى أن تتكون هذه اللجنة من ٥٠٪ من النساء مناصفة مع الرجال. ويشمل هذا التمثيل اللجنة العليا للانتخابات واللجان الولائية والمحلية التي تشرف على عملية الانتخابات في كل أنحاء البلاد، وفي كل مراحل تنفيذها من لوائحها وقوانينها إلى السجل العام والتصويت إلى الفرز وإعلان النتائج.

إنني أثمن على دور "التجمع الوطني الديمقراطي" كبديل للنظام الحاكم الآن في السودان. وهو نظام دمر الاقتصاد وشرد خيرة بناته وأبنائه داخل البلاد وخارجها. كما هو نظام همش من دور المرأة السودانية وهي التي نزعت حقوقها وناضلت من أجلها منذ فترة الاستعمار. ومن دون شك سنعمل من داخل "التجمع الوطني" مهما طال الزمن لاستعادة الديمقراطية للسودان. ديمقراطية شاملة ليست قاصرة على شكلها الحقوقي وإنما ديمقراطية اقتصادية تنموية تقوم فيها الدولة بدورها المسؤول أمام الشعب فتعدل في توزيع الثروة والسلطة وتعيد مؤسسات الدولة الحيوية لملكية الشعب، ولا تترك الخدمات الأساسية للقطاع الخاص وحده. بل توفر الدولة هذه الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية ...الخ، بالطريقة التي أشرت إليها سلفاً، لكل جماهير الشعب.

مـراجـع:
١- محمد أركون، العلمنة والدين، دار الساقي، لندن، بريطانيا، ١٩٩٠م.
٢- عزيز العظمة، نقد الفكر الديني، دار الساقي، لندن، بريطانيا، ١٩٩٦م.
٣- حزب العمال التونسي، الأدنى الديمقراطي لتحالفها اليوم وغداً، الجزء الثاني، في علاقة الدين بالدولة، ٢٠٠٣/٠١/١٥م.
٤- المصدر نفسه.
٥- نصر حامد أبو زيد، المرأة في خطاب الأزمة، القاهرة، مصر، ١٩٩٥م.
٦- المصدر نفسه.
٧- يمكن الرجوع لمناقشة تفصيلية لهذه القضايا إلى كتابي "المرأة الأفريقية"، دار كيمبردج للنشر، كيمبردج، بريطانيا، ٢٠٠٣م.

*** الدكتورة فاطمة بابكر محمود**
عضو باللجنة المركزية للاتحاد النسائي السوداني، وعضو مؤسس للمنظمة السودانية لحقوق المرأة (السودان والمملكة المتحدة). عملت محاضرة بشعبة العلوم السياسية بكلية الاقتصاد، جامعة الخرطوم، ثم محاضرة بعدد من الجامعات البريطانية. من مؤلفاتها "البرجوازية السودانية: أطليعة للتنمية؟،"
(Sudanese Bourgeoisie: Vanguard of Developement?, Zed Books- September, 1984)
و"المرأة الأفريقية بين الإرث والحداثة"، دار كيمبردج للنشر، ١٩٩٥

***** تذكِر هيئة تحرير احتـرام بأن هذه الورقة كانت قد أعدت في أغسطس عام ٢٠٠٣. ونقوم بنشرها هنا في هذا الوقت إذ يتعلق الموضوع الذي تتناوله بقضية راهنة.***